جامعـــة الأزهـــر
كليـــة أصـــول الديـــن
والدعوة الإسلامية بالمنوفية



العلم الإلـهي
حقيقته وأحكـــــامه

عند الإمام برهان الدين اللقانـي

إعداد الدكتور

خالد حماد حمود العدواني
الأستاذ المشارك في كلية التربية الأساسية
في دولة الكويت

مستلة من

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثامن والثلاثون، لعام 1440هـ/2019م والمودعة بدار الكتب تحت رقم 2019/6157 والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأنـدلس للطباعـة-أمـام كليـة الهندسـة-عمـارات الـزراعيين-شـبين الكـوم ت 0482222090

ملخص البحث

العلم الإلهي حقيقته وأحكـــــامه
عند الإمام برهان الدين اللقاني

هذه دراسة استقرائية تحليلية، عُنيت ببيان وتوضيح مفهوم وحقيقة العلم الإلهي وأحكامه عند الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي، المتوفى سنة: 1041هـ. وتعتبر فكرة العلم الإلهي من أخطر الأفكار الكلامية، فقد كثر فيها الخلاف والجدال، وتعددت في حقيقتها وأحكامها المذاهب والمشارب، ولذا كان البحث عن حقيقتها وأحكامها من صميم علم العقيدة الإسلامية.

ويتبين لنا في هذا البحث عظم مكانة اللقاني في علم الكلام والعقيدة الإسلامية؛ حيث استطاع بيان حقيقة العلم الإلهي وأحكامه وتقرير أدلته ومناقشة حججه، بصورة مفصلة ومتقنة ودقيقة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون البحث مكونا من: مقدمة البحث، وثلاثة مباحث: الأول في مفهوم العلم الإلهي، والثاني في دلائل العلم الإلهي، والثالث في أحكام العلم الإلهي.

الكلمات الافتتاحية: العلم الإلهي – الحقيقة – الأحكام – المعرفة.

د. خالد حماد حمود العدواني

الأستاذ المشارك في كلية التربية الأساسية
في دولة الكويت



SUMMARY

The Divine Science his Truth his Judgment when Imam Burhan Elddin Allagany

The analytical inductive study, namely a statement and clarify the concept and reality of divine knowledge and judgment when Imam Burhanuddin Ibrahim El Malki, d:1401h.

The idea of divine knowledge of the most verbal thoughts, where much controversy and debate, and many in her reality and its provisions doctrines and stripes, and so was the search for truth and its provisions at the heart of the flag of the Islamic faith.
We can see in this research niche Lakany bone in theology and Islamic faith; where he could divine science and fact statement and report of the evidence and discuss his arguments, neat and precise and detailed image.

Search nature required to be composed of: Introduction to research, three detectives: first in the concept of divine knowledge, and the second in the divine knowledge, and the third in terms of divine knowledge.

Key word: Judgments – Truth – The Divine Science – Knowledge.

Dr. Khaled Hammad Al-Adwani
Associate Professor in the College of Basic Education in the State of Kuwait
khaled.hha120@gmail.com



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، فلك الحمد حتى ترضى. وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، اللهم صل وسلم عليه كلما ذكرك الذاكرون، وصل وسلم عليه كلما غفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه أجمعين.

هذه دراسة استقرائية تحليلية، عُنيت ببيان وتوضيح مفهوم وحقيقة العلم الإلهي وأحكامه عند الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي، المتوفى سنة: 1041هـ.

أهمية الدراسة:

تتجلي أهمية الدراسة من ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أهمية الفكرة التي تدور حولها الدراسة، وهي فكرة العلم الإلهي، وهي مسألة لها أهمية كبيرة في علم الكلام، فقد كثر فيها الخلاف والجدال، وتعددت في حقيقتها وأحكامها المذاهب والمشارب.

الأمر الثاني: أهمية الشخصية التي أردنا معرفة حقيقة العلم الإلهي وأحكامه من خلال مؤلفاتها، وهو الإمام برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي، المتوفى سنة: 1041هـ. وهو أحد أئمة القرن الحادي عشر في عامة العلوم الشرعية، خاصة علم الكلام والفقه المالكي[1]. ولعل أشهر متن علمي في علم العقيدة في القرون

---

(1) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن، أبو الإمداد، برهان الدين اللقاني المالكي المصري، إمام فقيه أصولي، من كبار علماء الديار المصرية في القرن الحادي عشر، توفي سنة: 1041هـ. انظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي 706/1، شجرة النور الزكية لمخلوف 291/1، الأعلام للزركلي 28/1.

المتأخرة هو متن منظومة جوهرة التوحيد، وهو من تأليف هذا الإمام، جزاه الله خيرا عن الإسلام وأهله.

الأمر الثالث: أن الإنتاج العلمي الكلامي لبرهان الدين اللقاني ـ عدا منظومة جوهرة التوحيد ـ لم يظهر إلى عالم المطبوعات إلا في الفترة القريبة السابقة، وإنتاجه العلمي الكلامي المطبوع كتابان:

الكتاب الأول: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد، وهو شرحه الكبير على منظومته(1). وفي الحقيقة فإن كتابه هذا يعد موسوعة في علم العقيدة، حيث يتكون من أربع مجلدات، يبلغ عدد صفحاته: (2277) صفحة.

الكتاب الثاني: هداية المريد لجوهرة التوحيد، وهو شرحه الصغير على منظومته، ويقع في مجلدين ضخمين(2).

تساؤلات الدراسة:

في أثناء دراستي هذه حاولت الإجابة عن عدة تساؤلات:

التساؤل الأول: ما هي حقيقة العلم الإلهي؟

التساؤل الثاني: ما هي علاقة العلم الإلهي بالمفاهيم التالية: الإرادة، الإدراك، الكلام النفسي، السمع والبصر؟

التساؤل الثالث: ما هي دلائل ثبوت العلم الإلهي؟

التساؤل الرابع: ما هي أحكام العلم الإلهي؟

الدراسات السابقة:

بحسب اطلاعي وبحثي لم أجد إلا دراستين حول الإمام برهان الدين اللقاني:

الأولى: بعنوان: "عقيدة الأشاعرة دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد لبرهان الدين

---

(1) طبع بتحقيق مجموعة من المحققين، ونشرته دار النور المبين في الأردن، سنة: 2016م.

(2) طبع بتحقيق مروان حسين البجاوي، ونشرته دار البصائر في القاهرة، سنة: 2009م.

اللقاني على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة"، وهي رسالة جامعية من تأليف: حسان الرديعان[1].

والثانية: بعنوان: "الآراء الكلامية بين إبراهيم اللقاني ومصطفى صبري" وهي رسالة جامعية للباحث: ياسر عبد المعز قُدمت إلى إحدى الجامعات المصرية، غير أني لم أطلع عليها.

وكلا الدراستين لا تعارض ما نحن فيه، فإن دراستي هي دراسة استقرائية تحليلية أردت من خلالها بيان حقيقة العلم الإلهي عبر تصور برهان الدين اللقاني لها، وأما الدراسة الأولى فهي دراسة نقدية للفكر الأشعري من خلال نقد مسائل وقضايا جوهرة التوحيد للقاني، وذلك من منظور آراء ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب النجدي. وأما الدراسة الثانية فهي دراسة مقارنة بين أفكار اللقاني وأفكار مصطفى صبري في العقيدة.

على أنه لا مانع أن تعدد الدراسات العلمية حول موضوع واحد، فلكل باحث تصوره ورؤيته ومصادره.

خطة الدراسة:

كانت خطة الدراسة على النحو التالي:

مقدمة البحث

المبحث الأول: مفهوم العلم الإلهي.

المبحث الثاني: دلائل العلم الإلهي.

المبحث الثالث: أحكام العلم الإلهي.

خاتمة الدراسة

قائمة المصادر والمراجع.

---

(1) طبعتها دار التوحيد في الرياض سنة: 2013م.

المبحث الأول
مفهوم العلم الإلهي

أولا: تعريف العلم الإلهي:

يعرف اللقانيُّ العلمَ الإلهي في كتابه عمدة المريد بأنه: "صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها، كانت المعلومات: موجودة أو معدومة، محالة كانت أو ممكنة، قديمة كانت أو حادثة، متناهية كانت أو غير متناهية، جزئية كانت أو كلية"[1]. ويعرفه في كتابه هداية المريد بتعريف مقارب للتعريف السابق حيث يقول: "صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها"، ثم يفسر هذا التعريف بقوله: أي: يجب أن تكون الذات القائمة هي بها عالمة بكل ما يمكن علمه، موجودا أو معدوما، محالا كان أو ممكنا، قديما كان أو حادثا، متناهيا كان أو غير متناه، جزئيا كان أو كليا، مركبا كان أوبسيطا[2].

هنا يورد اللقاني على التعريف السابق أربعة أسئلة ويجيب عنها:

السؤال الأول: أن هذا التعريف يلزم عليه الدور؛ وذلك لأخذه كلمة: "المعلومات" المشتقة من العلم في تعريف العلم.

ويجيب اللقاني عن هذا السؤال بجوابين:

الجواب الأول: أن الدور يمكننا دفعه بأن يكون مرادنا بالمعلوم ما يمكن أن يتعلق به العلم الأزلي القديم، أو بأن المراد بالمعلومات المُدرَكات، وهي لا تتوقف إلا على العلم بمعنى الإدراك، لا بمعنى الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى.

الجواب الثاني: أن هذا التعريف ليس من باب التعاريف الذاتية حتى يرد علينا الدور، بل هو من باب التعاريف اللفظية، والتعاريف اللفظية لا يدخلها الدور.

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 437/1.

(2) انظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 379/1.

وفي الحقيقة ففي كلٍّ من جوابي اللقاني نظر ظاهر، أما الجواب الأول فيرد عليه أن المراد لا يدفع الإيراد، فكونك تريد من هذا اللفظ معنى معينا لا يستقل اللفظ بالدلالة عليه لا يمكن أن يكون مصححا للإشكال الذي ورد على ظاهر ما يفيده التعريف، وهو لزوم الدور. وأما الجواب الثاني فيمكن أن يقال عليه: إن الأصل في تعريف الحقائق والمصطلحات العلمية أن يكون التعريف ذاتيا لا لفظيا، والتعريف اللفظي ليس له كبير غناء في توضيح وتبيين المصطلحات العلمية غير البدهية.

السؤال الثاني: أن في إيراد كلمة: "تنكشف" إشكالا، وهو أن الانكشاف مُشعِر بسبق الخفاء، وهو محال على الله تعالى.

ويجيب اللقاني عن هذا السؤال: بتسليم وجود الإشكال، غير أن غايته أنه تسامح مبني على ظهور المراد، وهو مشاهدة الذات تلك المُدرَكات على ما هي عليه بهذه الصفة.

السؤال الثالث: أنه إذا كان الإشكال السابق صحيحا، فهلا عدلت عن هذا التعريف إلى تعريف آخر لا تَسَمُّحَ فيه؟

ويجيب اللقاني هنا: بأني لم أعدل عن هذا التعريف لوجهين:

الوجه الأول: أن هذا تعريف سعد الدين التفتازاني[1] للعلم[2]، وناهيك به في وجوب الاتباع، خصوصا في مثل هذا.

---

(1) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، من أئمة اللغة والأصول والكلام، بل من كبار محققي علماء القرن الثامن، له مؤلفات كثيرة ومتنوعة اتسمت بالتحقيق والتدقيق، منها: شرح المقاصد في علم الكلام، والمطول في البلاغة، وغيرهما. وتوفي في سمر قند سنة: 793هـ. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر 350/4، الأعلام للزركلي 219/7.

(2) انظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص275.

الوجه الثاني: أنه قَلَّ أن يوجد للعلم تعريف سالم عن الخدش.

السؤال الرابع: أن هذا التعريف مبني على ما ذهب إليه الماتريدية في بيان حقيقة العلم عموما أنه صفة ذات تعلق، وأما على ما قاله الأشاعرة من أن: "حقيقة العلم عموما هي: أنها صفة توجب تمييزا في المعاني لا تحتمل النقيض"، فالمناسب أن يقال في علمه تعالى: إنه صفة أزلية موجبة للتمييز بين الأشياء".

ويرى اللقاني أن في هذا السؤال الوارد على التعريف نظرا، غير أنه لم يبينه في شرحيه على جوهرة التوحيد، وأحال بيانه على حاشيته على شرح العقائد النسفية، المسماة بـ: "تعليق الفرائد"(1).

وعندي أن هذا الإيراد غير وارد؛ وذلك لأن تعريف العلم بأنه: "صفة توجب تمييزا في المعاني لا تحتمل النقيض" إنما تُتصور في العلم الحادث الذي يقبل الاتصاف بالظن والقطع والشك والجهل، وأما العلم القديم فلا يتصور فيه هذه القابلية حتى يدخل تحت مفهوم هذا التعريف.

وأخيرا: ينبه اللقاني أنه خرج بقيد: "أزلية" المذكور في التعريفِ العلمُ الحادث المسبوق بالعدم، وهو المخلوق. ويبين هنا أن العلم الحادث له **ثلاث مراتب:**

المرتبة الأولى: ما يكون بالقوة المحضة، وهو الاستعداد للعلم، وحصوله للضروريات يكون بالحواس الظاهرة والباطنة، كما يستفاد من حس اللمس أن هذه النار حارة، فتستعد النفس للعلم بأن كل نار حارة، وعلى هذا القياس. وحصوله للنظريات يكون بالضروريات بأن تُرتَّب فيكتسب النظري.

---

(1) انظر في الأسئلة السابقة وأجوبتها: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 437/1. ولمزيد من المعلومات حول الاعتراضات على تعريف العلم انظر: شرح العقائد النسفية مع حاشيتي الخيالي والسيالكوتي ص275، حاشية الشنواني على إتحاف المريد ص286، حاشية الأمير على إتحاف المريد ص144.

المرتبة الثانية: العلم الإجمالي، كمن علِم مسألة، فغفل عنها، ثم سئل، فإنه يحضره الجواب في ذهنه دفعة من غير تفصيل، وحقيقته حالة بسيطة إجمالية، وهي مبدأ تفاصيل المركب.

المرتبة الثالثة: العلم التفصيلي، وهو حضور صورة المركب بحيث تُعرف أجزاؤه متميزا بعضها من بعض، ملاحظا كلًّا منها على الانفراد(1).

علاقات العلم:

لا تتضح حقيقة العلم إلا ببيان طبيعة وحقيقة علاقته بمصطلحات أخرى، قد يشتبه على البعض وجه علاقتها بالعلم، بل قد يظن البعض أنها من أفراد مفهوم العلم، ولذا فقد حرص اللقاني على بيان طبيعة هذه العلاقة الحاصلة بين العلم والمصطلحات المقاربة المشتبهة.

أولا: علاقة العلم بالإرادة:

يوافق اللقاني طريقة أهل السنة في بيان طبيعة العلاقة بين العلم والإرادة، وهي أنهما متغايران متباينان، فالإرادة ليست عين العلم، والعلم ليس عين الإرادة ولا مستلزما لها.

والمخالف في هذا المقام مذهبان:

المذهب الأول: مذهب الفلاسفة، فهم يرون أن إرادته تعالى هي علمه تعالى بوجه النظام الأكمل، ويسمونه العناية الأزلية، فالله تعالى له إرادة وعناية باعتبار أنه عالم بالموجودات على الترتيب اللائق بها.

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 437/1. ولمزيد من المعلومات عن العلم الحادث وأحكامه انظر: المباحث المشرقية للرازي 319/1، الصحائف الإلهية للسمرقندي ص169، تسديد القواعد للأصفهاني 771/2، شرح المواقف للجرجاني 177/2.

وهذا ما يؤكده ابن سينا[1] حيث يقول: "فالعناية هي إحاطة علم الأول بالكل وبالواجب أن يكون عليه الكل، حتى يكون على أحسن النظام، وبأن ذلك واجب عنه وعن إحاطته به، فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النظام، من غير انبعاث قصد وطلب من الأول الحق، فعلم الأول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل منبع لفيضان الخير في الكل"[2].

ويرد اللقاني على هذا المذهب بأن نسبةَ العلم إلى جميع متعلقاته واحدة، فلا يصلح للتخصيص، فتعين أن التخصيص لا يصلح إلا بصفة الإرادة، ولا تغني صفة العلم عنها.

المذهب الثاني: مذهب المحققين من المعتزلة، فهم يرون أن إرادته تعالى هي علمه بما في الفعل من المصلحة[3].

ويرد اللقاني على هذا المذهب: بأن الإرادة لو كانت هي العلم بما في الفعل أو الترك من المصلحة، لَمَا وقع الفعل الاختياري بدونه، واللازم باطل؛ لأن العطشان يشرب أحدَ القدحين، والهارب يسلك أحدَ الطريقين، من غير شعور بمصلحة راجحة في فعل هذا أو ترك هذا، عند فرض التساوي في نظر العقل.

ويؤكد اللقاني أن كون مسمى لفظ الإرادة مغايرا للعلم والشعور بالمصلحة في

---

(1) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، المعروف بالشيخ الرئيس، من أشهر فلاسفة الإسلام، صاحب التصانيف المشهورة في الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات، من أشهرها: القانون في الطب، والشفاء في الحكمة، وغيرهما، توفي في همذان سنة: 428هـ. انظر: الأعلام للزركلي 241/2.

(2) انظر: الإشارات لابن سينا المطبوع مع شرح الإشارات للطوسي 318/3.

(3) وهذا المذهب منسوب إلى الكعبي وأبي الحسين البصري وغيره من محققي المعتزلة. وانظر في مذهب المعتزلة: المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص151، تسديد القواعد للأصفهاني 940/2، شرح المواقف للجرجاني 67/3.

الفعل أو الترك :مما لا ينبغي أن يخفى على العاقل والعارف بالمعاني والأوضاع[1].

ثانيا: علاقة العلم بالإدراك:

يؤكد اللقاني أن علاقةَ العلم بالإدراك تختلف بحسب مرادنا من الإدراك:

فإن أردنا بالإدراك معناه اللغوي، وهو الإحاطة بالشيء، فالإدراك أعم مطلقا من العلم، والعلم أخص مطلقا منه، وتكون العلاقة بينهما هي العموم والخصوص المطلق، فكل علم إدراك وليس كل إدراك علما، فقد يكون سمعا أو بصرا.

وإن أردنا بالإدراك الإدراكَ الحادث، الذي هو من الكيفيات النفسية، فالعلم الإلهي مباين له، والله سبحانه منزه عن أن يتصف بهذا الإدراك.

وإن أردنا بالإدراك خصوصَ الإدراك الأزلي القائم بالله تعالى المتعلق بالملموسات والمشمومات والمذوقات ففي توصيف حقيقة علاقته بالعلم الإلهي ـ بحسب رأي اللقاني ـ ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الإدراك: صفة أزلية قائمة بالله تعالى زائدة على صفة العلم متعلقة بالملموسات والمشمومات والمذوقات. وهذا مذهب القاضي[2] وإمام

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 430/1.

(2) المراد به القاضي الباقلاني، والمعروف أنه إذا أطلق لقب القاضي في مصنفات علم الكلام وأصول الفقه فالمراد به الباقلاني. وهو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد، المعروف بالباقلاني، من أشهر متكلمي الأشاعرة ومن كبار الأصوليين، كان معروفا بقوة الحجة وسرعة الجواب، له مصنفات كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط، من أشهرها: التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. توفي سنة: 403هـ. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص217، وفيات الأعيان لابن خلكان 269/4، شذرات الذهب لابن العماد 168/3.

الحرمين الجويني[1] ومن وافقهما من أهل السنة[2].

وعلى هذا المذهب تكون العلاقة بين العلم الإلهي والإدراك هي التباين.

المذهب الثاني: أن الإدراك ليس صفة زائدة على العلم الإلهي متعلقة بالملموسات والمشمومات والمذوقات؛ وذلك لإغناء العلم بمتعلقاتها عن إثباتها. وهذا مذهب جمع من أهل السنة.

وعلى هذا المذهب تكون العلاقة بين العلم الإلهي والإدراك هي العموم والخصوص المطلق، فالعلم الإلهي أعم مطلقا من الإدراك، والإدراك أخص مطلقا منه، فكل إدراك علم، وليس كل علم إدراكا.

المذهب الثالث: التوقف في إثبات صفة الإدراك زائدة على العلم الإلهي، بمعنى: عدم الجزم بأحد المذهبين السابقين. وهذا مذهب بعض المتأخرين من أهل السنة والجماعة[3].

ويترتب على هذا المذهب التوقف في تعيين نوع العلاقة الكائنة بين العلم الإلهي والإدراك.

---

(1) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، المشهور بإمام الحرمين، من كبار متكلمي أهل السنة، فقيه أصولي محقق مدقق، له مصنفات كثيرة، منها: الشامل في أصول الدين والإرشاد في أصول الدين أيضا. توفي سنة: 478هـ. انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص278، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي 165/5.

(2) انظر: الإرشاد للجويني ص76.

(3) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 469/1. ولمزيد من المعلومات عن الإدراك انظر: تسديد القواعد للأصفهاني 794/2، شرح السنوسية الكبرى للسنوسي ص176، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 189/1.

ثالثا: علاقة العلم بالكلام النفسي:

لا يتم القول بالكلام النفسي ـ عند القائلين به من أهل السنة والجماعة ومنهم اللقاني ـ إلا ببيان مغايرته للعلم والإرادة؛ وذلك لأن المنكر للكلام النفسي يرى أن الكلام النفسي لا يعدو إلا يكون من جنس العلم أو من جنس الإرادة[1].

ويؤكد اللقاني على أن مغايرة الكلام النفسي للعلم أمر في غاية الظهور؛ ويستدل على ذلك بأن الرجل قد يخبر عما لا يعلمه، بل قد يعلم خلافه[2].

وعلى هذا تكون العلاقة بين العلم والكلام النفسي هي التباين.

رابعا: علاقة العلم بالسمع والبصر:

تعتبر علاقة العلم بالسمع والبصر من المسائل التي دار حولها الجدل كثيرا، وللعلماء في بيان وتوصيف طبيعة علاقة العلم بالسمع والبصر مذهبان:

المذهب الأول: أن السمع والبصر هما معنيان مغايران للعلم الإلهي، ولا يغني العلم في الدلالة عليهما. وهذا ما ذهب إليه جمهور المتكلمين[3].

المذهب الثاني: أن السمع والبصر غير مغايرين للعلم الإلهي، ولذا فسمع الله وبصره هما عبارة عن علمه بالمسموعات والمبصرات، وليستا صفتين مستقلتين. وهذا مذهب بعض الفلاسفة وبعض المعتزلة[4]. والرازى وإن كانا صفتين عنده0

---

(1) انظر في موقف المنكرين للكلام النفسي: المغني للقاضي عبد الجبار 14/7، الفائق في أصول الدين للخوارزمي ص181، كشف المراد للحلي ص268.

(2) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 456/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 394/1.

(3) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي 236/1، أبكار الأفكار للآمدي 401/1، شرح الأصول الخمسة ص169، شرح المواقف للجرجاني 73/3.

(4) انظر: شرح الأصول الخمسة ص168، أصول الدين للبغدادي ص96، الإرشاد للجويني ص162، شرح المقاصد للتفتازاني 141/4.

ويرى اللقاني أن القول الصائب إن شاء الله تعالى في علاقة السمع والبصر بالعلم هو أنهما نوعان من العلم، غاية الأمر أن الأفهام قصرت عن تمييزهما وعن تمييز متعلقهما، وتوهمت أن في صفة العلم ما يقوم مقامهما، وذلك لا يقتضي اتحادهما معه بالذات(1).

واللقاني في موقفه هذا يقف موقفا وسطا بين المذهبين، فهو لا ينكر أن السمع والبصر نوعان من العلم، وأن العلم أعم منهما عموما مطلقا، ولكنه مع ذلك لا يقول برجوع السمع والبصر في حق الله تعالى إلى صفة العلم، بل الرب سبحانه وتعالى عنده سميع بصير بإدراكين هما علمان مخصوصان، وراء كونه عالما علما عاما.

وبعبارة أخرى: الغيرية التي بين العلم وبين السمع والبصر ليست غيرية انفصال وتباين، بل هي غيرية تُتصور عادة بين العام والخاص أو بين الجنس ونوعه أو بين المقسم وقسمه.



(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 536/2.

المبحث الثاني
دلائل العلم الإلهي

المشهور من استدلال المتكلمين ـ بحسب ما يرى اللقاني ـ على إثبات العلم الإلهي مسلكان:

المسلك الأول: الاستدلال بالإحكام والإتقان، ويقرره اللقاني بصياغة منطقية على صورة قياس من الشكل الأول، مكون من مقدمتين: صغرى وكبرى، هكذا:

الله سبحانه فاعل فعلا محكما متقنا [صغرى]

وكل من كان كذلك فهو عالم [كبرى]

إذن: الله سبحانه عالم

ولا يصح هذا البرهان إلا بإقامة الدليل على صحة مقدمتيه، وهذا ما حرص اللقاني على بيانه وإيضاحه.

أما المقدمة الكبرى: فدليلها الضرورة والبداهة، وينبه على ذلك أن مَنْ رأى خطوطا مليحة أو سمع ألفاظا فصيحة تنبئ عن معان دقيقة أو أغراض صحيحة: علم قطعا أن فاعلها عالم.

وأما المقدمة الصغرى: فدليلها ما ثبت من أن الله تعالى خالق للأفلاك والعناصر بما فيها من الأعراض والجواهر وأنواع المعادن والنبات وأصناف الحيوانات على اتساق وانتظام وإتقان وإحكام تحار فيه العقول والأفهام، ولا يفي بتفاصيلها الدفاتر والأقلام.

هذا مع أن الإنسان لم يؤت من العلم إلا قليلا، ولم يجد إلى الكنه سبيلا، فكيف إذا راح إلى عالم الروحانيات من الأرضيات والسماوات وإلى ما يقول

الحكماء به من المجردات[1]. قال الله تعالى: ﴿لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم هى هي يج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰ ىٰ ٌّ ٍّ َّ ُّ ِّ ّٰ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم﴾ [البقرة:164].

هنا يورد اللقاني على هذا المسلك ثلاثة أسئلة ويجيب عنها، وهي:

السؤال الأول: إن أريد بالانتظام والإحكام الانتظامُ والإحكامُ من كل وجه، بمعنى: أن هذه الآثار مرتبة ترتيبا لا خلل فيه أصلا، وأنها ملائمة للمنافع والمصالح المطلوبة منها، بحيث لا يتصور ما هو أوفق منه وأصلح: فظاهر أنها ليست كذلك، بل الدنيا طافحة بالشرور والآفات. وإن أريد بالانتظام والإحكام الانتظامُ والإحكامُ في الجملة ومن بعض الوجوه: فجل آثار المؤثرات من غير العقلاء بل كلها كذلك.

ويجيب اللقاني عن هذا السؤال: بأن المراد اشتمال الأفعال والآثار على لطائف الصنع وبدائع الترتيب وحسن الملائمة للمنافع والمطابقة للمصالح على وجه الكمال، وإن اشتمل بالعرض على نوع من الخلل، وجاز أن يكون فوقه ما هو أكمل.

السؤال الثاني: أنه قد أسند جمع من العقلاء الحكماء عجائبَ خلقة الحيوان وتكون تفاصيل الأعضاء إلى قوة عديمة الشعور سموها الصورة، والعقلاء لا يخفى عليهم الأمر الضروري، فكيف تصح دعوى كون الكبرى ضرورية؟!

ويجيب اللقاني عن هذا السؤال: بأن العلم بأن مثل ذلك لم يصدر إلا عن العالم هو أمر ضروري، سيما إذا تكرر وتكثَّر، وخفاء الضروري على بعض العقلاء جائز.

(1) جمع مجرد، وهو: الممكن الذي لا يكون متحيزا ولا حالًّا في المتحيز. ويسمى مفارقا أيضا. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 1472/2.

السؤال الثالث: لم لا يكفي في صدور تلك الآثار على غاية من الإحكام والإتقان الظنُّ، فلا تكون دالة على خصوص علم المؤثر؟

ويجيب اللقاني عن هذا السؤال: بأن تكرر تلك الآثار وتكثّرها مع انتفاء وجوه الخلل عنها في جميع مواقعها: مانع من كون القائم به ظنا لا علما، على أنه يكفي في إثبات غرضنا ثبوت التصور، كما لا يخفى[1].

المسلك الثاني: الاستدلال بالقدرة والاختيار. وتقريره: أن الله تعالى فاعل بالقصد والاختيار، ولا يُتصور ذلك إلا مع العلم بالمقصود؛ لاستحالة توجه القصد والإرادة من الفاعل إلى ما لم يعلم[2].

ويورد اللقاني على هذين المسلكين نقضا، حاصله: أن هذين المسلكين منتقضان بأنه قد يصدر عن الحيوانات العُجم أفعال متقنة ومحكمة في ترتيب مساكنها وتدبير معايشها، كما في النحل والعنكبوت وكثير من الوحوش والطيور، مع أنها ليست من أولي العلم.

ويجيب اللقاني عن هذا النقض بجوابين:

الجواب الأول: لا نُسَلِّم أن هذه الحيوانات فاعلة على طريق التأثير؛ وذلك لأن معتقد أهل السنة أن الله تعالى منفرد بخلق كل شيء، لا تأثير لغيره في شيء أيا كان، فالأفعال التي تتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة إلى الله تعالى خلقا واختراعا، وإن نُسبت إليهم على طريق المجاز مباشرة وكسبا من غير تأثير ألبتة، وعلى هذا يكون إتقان تلك الأفعال شاهدا على علم موجِدها الحقيقي؛ إذ هو المعتبر، لا الصوري؛ لخلوه في نفس الأمر عن التأثير الاختراعي وإن اتصف

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 485/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 381/1.

(2) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 486/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 382/1.

بالكسبي.

الجواب الثاني: أنه على تقدير تسليم أن موجِد هذه الآثار هو هذه الحيوانات، فَلِمَ لا يجوز أن يكون فيها من العلم قدر ما تهتدي به إلى ذلك: إما بأن يخلقها الله تعالى عالمة بذلك الفعل أو يُلهمها علم حسن ذلك الفعل؟

والسؤال المطروح هنا هو: هل هذان المسلكان متساويان في قوة الدلالة على مطلب إثبات العلم الإلهي؟

ويجيب اللقاني بأن المسلكين ليسا سواء؛ فإن المحققين من المتكلمين على أن طريقة الاستدلال بالقدرة والاختيار أوكد وأوثق من طريقة الاستدلال بالإتقان والإحكام؛ وذلك لأن هذه الطريقة الأخيرة يرد عليها سؤال صعب، وهو: أنه لم لا يجوز أن يُوجِد الباري موجودا تستند إليه تلك الأفعال المتقنة والمحكمة، ويكون له العلم والقدرة؟

وهذا السؤال وإن دُفع بأن إيجاد مثل ذلك الموجود وإيجاد القدرة فيه يكون أيضا فعلا محكما، بل أحكم، فيكون فاعله عالما: إلا أنه لا يتم إلا ببيان أنه قادر ومختار؛ إذ الإيجاب بالذات من غير قصد لا يدل على العلم. فرجع طريق الإتقان إلى طريق القدرة، مع أنه كاف في إثبات المطلوب[1].

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 487/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 382/1. ولمزيد من المعلومات حول إثبات العلم الإلهي انظر: الإنصاف للباقلاني ص35، الشامل للجويني ص367، شرح الأصول الخمسة ص156، الأربعين للرازي 188/1، تلخيص المحصل للطوسي ص279، شرح المواقف للجرجاني 53/3.

دلائل ضعيفة لإثبات العلم الإلهي:

لا يفوت اللقاني في هذا المقام الإشارة إلى بعض الدلائل الضعيفة على العلم الإلهي، مع بيان وجه ضعفها، وهي:

الدليل الأول: التمسك في إثبات العلم الإلهي بالأدلة السمعية: من الكتاب والسنة والإجماع، وهي كثيرة ومتعددة.

ووجه الضعف فيه ـ بحسب رأي اللقاني ـ أن الاستدلال بالأدلة السمعية في إثبات العلم الإلهي يلزم منه الدور، والدور باطل. ووجه لزوم الدور: أن التصديق بإرسال الرسل وإنزال الكتب متوقف على التصديق بثبوت العلم والقدرة، وثبوت العلم والقدرة متوقف إرسال الرسل وإنزال الكتب، وهذا هو الدور بعينه.

ويستشعر اللقاني بأن البعض قد يجيب على ما أورده من لزوم الدور بأن التوقف غير صحيح وممنوع؛ وذلك لأنه إذا ثبت صدق الرسل بالمعجزات، حصل العلم بكل ما أخبروا به، وإن لم يخطر بالبال كون المرسِل عالِما: فيرده بأنه مكابرة، وإن كان متجها في إثبات صفة الكلام لا هنا[1].

الدليل الثاني: أن العلم والقدرة والحياة ونحوها صفات كمال، وأضدادها من العجز والجهل والممات سمات نقص يجب تنزيه الله تعالى عنها.

ووجه الضعف فيه ـ بحسب رأي اللقاني ـ أن الاستدلال بدليل الكمال على ما نحن فيه متوقف على إثبات عدة مقدمات، وهي: إثبات جواز اتصافه بهذه الصفات، وإثبات كون هذه المقدمات كمالات في حق الله تعالى، وإثبات وجوب اتصافه بكل كمال. وهذه المقدمات هي محل نقاش وجدل بين العلماء.

وجوابه هذا قد يناقش: بأنه ما من دليل إلا وعليه إيراد ونقاش وجدل، ولا

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 487/1. وانظر في أن إثبات النبوة لا يتوقف على إثبات صفة الكلام: شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص322.

يمنع هذا من صحة الاستدلال به.

الدليل الثالث: أن صانع العالم على ما فيه من لطائف الصنع وكمال الانتظام والإحكام عالِم قادر بحكم الضرورة.

ووجه الضعف فيه ـ بحسب رأي اللقاني ـ أن هذا الدليل مبني على قاعدة استناد الأشياء جميعها إلى الله تعالى بلا واسطة، وهي قاعدة صحيحة، لكن قد يناقش في صحتها[1].

وأخيرا: أقول: لعل اللقاني بعدم اعتماده على هذه الدلائل السابقة يشير إلى أن مطلب إثبات العلم الإلهي له من الدلائل القطعية ما يغني عن الاستدلال له بدلائل قد يناقش البعض في بعض مقدماتها.



(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 491/1.

المبحث الثالث

أحكام العلم الإلهي

الحكم الأول: العلم الإلهي قديم أزلي:

وهذا الحكم غير قاصر على العلم الإلهي، بل جميع صفات الله تعالى الثبوتية موصوفة بالقدم والأزلية.

ويبين اللقاني أن العلم الإلهي لو لم يكن قديما أزليا، للزم من ذلك خمسة لوازم باطلة، وهي:

اللازم الأول: يلزم قيام الحوادث بذات الله سبحانه؛ وذلك لأنه لا بد من اتصاف الله تعالى بالعلم، فإن لم يكن العلم قديما فسيكون حادثا، وهذا يلزم منه قيام الحوادث بالله سبحانه، وهو أمر باطل ومحال.

اللازم الثاني: يلزم كون الله تعالى عاريا عن العلم الإلهي في الأزل، وفي ذلك وصف لله تعالى بالجهل، وهو محال.

اللازم الثالث: يلزم افتقار الذات الإلهية إلى مخصص، وهو ينافي وجوب الغنى المطلق لله سبحانه.

اللازم الرابع: يلزم أن يكون ضد العلم ـ وهو الجهل ـ قديما، وإذا كان قديما فيستحيل زواله؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه. وإذا كان الجهل قديما لا يمكن زواله فيستحيل وجود ضده، وهو العلم، والعلم الإلهي شرط في وجود العالَمِ وحدوثه، فيلزم من ذلك أن لا يوجد شيء أبدا؛ ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، والحس والعيان يكذبانه.

اللازم الخامس: يلزم أحدُ أمرين باطلين، وهما الدور والتسلسل؛ وذلك أن القدرة مثلا ـ ومثلها العلم ـ لو كانت حادثة، لزم افتقارها إلى محدِث قادر بقدرة وعلم، ثم ننقل الكلام إلى هذه القدرة التي توقفت عليها القدرة الأولى، فيلزم أن

تكون أيضا حادثة؛ لمماثلتها للأولى، فتتوقف هي أيضا على قدرة أخرى للفاعل، فإن كانت هذه الأخرى هي الأولى التي كانت توقفت عليها: لزم الدور، وإن كانت غيرها لزم فيها أيضا ما لزم في الأولى، وهكذا أبدا، فيلزم التسلسل، والدور والتسلسل باطلان، فما أدى إليهما ـ وهو حدوث العلم والقدرة ـ باطل[1].

الحكم الثاني: العلم الإلهي زائد على الذات:

وهذا الحكم غير قاصر على العلم الإلهي، بل جميع صفات الله تعالى الثبوتية موصوفة بكونها زائدة على الذات الإلهية.

وتُعد مسألة زيادة الصفات على الذات من مشهورات المسائل الكلامية، وهي مسألة تُعنى بإيضاح حقيقة علاقة الذات الإلهية بصفاتها، وقد كثر فيها الجدال وتوارد الآراء والأفهام، وتعددت فيها الأدلة مع النقاش والمناقضة والصدام، وقد أطال اللقاني الحديث حولها بما يسر الخاطر.

وعموما ففيها مذهبان:

المذهب الأول: إن الله تعالى متصف بصفات وجودية زائدة على ذاته، فالله تعالى حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، ولا يتصور أن يتصف الله بهذه الصفات إلا إذا قام به مأخذ اشتقاق هذه الصفات، وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام.

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة[2]، وهو ما رجحه اللقاني وشدد على رجحانه[3].

المذهب الثاني: إن اتصاف الله سبحانه بهذه الصفات لا يقتضي كون هذه

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 548/2.

(2) انظر: الإرشاد للجويني ص79، الأربعين في أصول الدين للرازي 219/1، أبكار الأفكار للآمدي 265/1، لوامع الأنوار البهية للسفاريني 146/1.

(3) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 415/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 361/1.

الصفات زائدة على ذاته مغايرة لها، فذاته الكريمة من حيث إنها مبدأ الانكشاف تسمى علما، ومن حيث إنها تؤثر في الممكن تسمى قدرة، ومن حيث إنها تخصصه ببعض ما يجوز عليه تسمى إرادة، وهكذا. وعلى هذا يكون سبحانه عالما بذاته، قادرا بذاته، مريدا بذاته، وهكذا.

وهذا المذهب يمثله جمهور المعتزلة، وعامة الفلاسفة، وبعض محققي علماء أهل السنة المتأخرين[1].

ويجب التنبه هنا إلى أن أصحاب هذا المذهب وإن نفوا كون صفات الله تعالى زائدة على ذاته، لكنهم أثبتوا ثمراتها ونتائجها[2].

دلائل أهل السنة:

مِن أهم ما أورده اللقاني من دلائل **ثلاثةُ أدلة:**

الدليل الأول: النصوص النقلية الدالة على إثبات العلم والقدرة وغيرهما من الصفات، بحيث لا تقبل التأويل، كقوله تعالى: ﴿... **لى لي**ما ... **ني**﴾ [النساء:166]، وقوله تعالى: ﴿... **يم يى يي ذٰ ر... ئم**﴾ [هود:14].

الدليل الثاني: أن الله تعالى عالم، وكل عالم فله علم؛ إذ لا يعقل من العالم إلا ذلك. وأيضا: فإن لله تعالى معلوما، وكل مَنْ له معلوم فله علم؛ إذ لا معنى للمعلوم إلا ما تعلق به العلم.

الدليل الثالث: أن العلم الإلهي لو لم يكن زائدا على الذات، بل كان علمه نفس ذاته، للزم منه أربعة محالات:

(1) انظر: الرسالة العرشية لابن سينا ص7، المغني للقاضي عبد الجبار 341/4، المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص104، كشف المراد للحلي ص274، شرح العقائد العضدية للدواني 300/1.

(2) انظر: تهافت الفلاسفة لخواجة زاده 5/2.

الأول: أن لا يكون حمل تلك الصفات على الذات مفيدا، بل يكون بمنزلة قولنا: الإنسان بشر، والذات ذات، والعالم عالم والعلم علم.

الثاني: أن يكون العلم هو القدرة والقدرة هي الحياة، وكذا البواقي من غير تمايز أصلا؛ لأنها كلها نفس الذات.

الثالث: أن يجزم العقل بثبوت صفات الواجب من كونه عالما قادرا حيا ...، بعد جزمه بثبوت ذات الواجب بالدليل؛ من غير أن يفتقر في إثبات الصفات إلى برهان ودليل؛ وذلك لأن كون الشيء نفسه ضروري، فإذا ثبتت الذات ثبتت الصفات.

الرابع: أن يكون العلم مثلا واجب الوجود لذاته، قائما بنفسه، صانعا للعالم، معبودا للعباد، حيا قادرا سميعا بصيرا، إلى غير ذلك من الكمالات، وليس هو كذلك بالاتفاق(1).

ولا يكتفي اللقاني بإيراد الحجج والبراهين على إثبات كون العلم الإلهي زائدا على الذات، بل يزيد على هذا بإبطال حجج المنكرين لزيادة العلم الإلهي على الذات، وقد أورد للمخالف ثلاثة أدلة وأجاب عنها، وهي:

الدليل الأول: أن العلم الإلهي لو كان زائدا على الذات، للزم إما: حدوث علم الله تعالى أو قدم علمنا، وكلاهما ظاهر البطلان؛ وذلك أنه إذا تعلق علمنا بشيء مخصوص تعلق علمه سبحانه به، وكان تعلق كلٍّ منهما على وجه واحد، وهو طريق تعلق العلم بالمعلوم، لا أن يكون علمه سبحانه له بطريق تعلق الذات وعلمنا له بطريق تعلق العلم، كما في عالميته وعالميتنا، وإذا كان كلاهما على وجه واحد كانا متماثلين، فليزم استواؤهما في القدم أو الحدوث.

ويعترض اللقاني على هذا الدليل: بأن تعلقهما من وجه واحد لا يوجب

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 419/1.

تماثلهما؛ لجواز اشتراك المختلفات في لازم واحد. ولو سلمنا تحقق التماثل فالتماثل لا يوجب تساويهما في القدم أو الحدوث؛ لجواز اختلاف المتماثلات في الصفات، كالموجودات على رأي المتكلمين.

الدليل الثاني: أن العلم الإلهي لو كان زائدا على الذات، لكان لله سبحانه علوم غير متناهية؛ لأنه عالِم بما لا نهاية له، والعلم الواحد لا يتعلق إلا بمعلوم واحد، وإلا لما صح لنا أن نعلم كونه عالما بأحد المعلومين مع الذهول عن علمه بالمعلوم الآخر، ولجاز أن يكون علمه الواحد قائما مقام العلوم المختلفة في الشاهد؛ للقطع بأن علمنا بالبياض مخالف لعلمنا بالسواد. ولو جاز هذا لجاز أن تكون له صفة واحدة تقوم مقام الصفات كلها، بأن تكون علما وقدرة وحياة وغير ذلك، بل تقوم الذات مقام الكل، ويلزم نفي الصفات.

وإذا لم يتعلق العلم الواحد إلا بمعلوم واحد، لزم أن يكون له سبحانه بحسب معلوماته الغير المتناهية علوم غير متناهية، وهو باطل بالاتفاق؛ لأن كل عدد يوجَد بالفعل والخارج فهو متناه. ولا يقدح ما قلناه الآن في كون الحق سبحانه له معلومات غير متناهية؛ لأن المعلوم لا يلزم أن يكون موجودا في الخارج، بخلاف العلم.

ويعترض اللقاني على هذا الدليل: بأنه لا يمتنع تعلق العلم الواحد بمعلومات كثيرة ولو إلى غير نهاية، وما ذُكر في بيان الامتناع ليس بشيء؛ لأن الذهول إنما هو عن التعلق بالمعلوم الآخر، وعلمنا أيضا بالسواد والبياض لا يختلف إلا بالإضافة. ولو سلمنا أنه يمتنع تعلق العلم الواحد بمعلومات كثيرة، فقيام علمه تعالى مقام علوم مختلفة لا يستلزم جواز قيام صفة واحدة له مقام صفات مختلفة الجنس.

الدليل الثالث: لو كان الباري سبحانه ذا علم، لكان فوقه عليم؛ لقوله تعالى: ٌ

...تهثمجحجمحجحمَّ [يوسف:76]، واللازم باطل قطعا.

ويعترض اللقاني على هذا الدليل: بأن الآية ليست على عمومها، بل هي مخصوصة بما عدا الله سبحانه وتعالى؛ وذلك للدلائل النقلية التي تدل على شمولية علم الله وإحاطته[1].

الحكم الثالث: العلم الإلهي لا يوصف بالبداهة ولا بالضرورة:

الضرورة والبداهة والاكتساب هي من أوصاف العلم الحادث المخلوق.

ويقرر اللقاني أن العلم الضروري يطلق على أربعة معان:

المعنى الأول: ما ليس بمقدور بالقدرة الحادثة. ونقيضه العلم المكتسب، وهو المقدور بالقدرة الحادثة.

المعنى الثاني: ما عُلم بغير دليل.

المعنى الثالث: ما عُلم من غير تقدم نظر.

المعنى الرابع: ما قارنه ضرورة وحاجة، كعلم الإنسان بجوعه وألمه.

وأما العلم البدهي فهو ما لايقترن بضرورة ولا حاجة[2].

والسؤال المطروح هنا هو: ما هو الجائز من هذه الأقسام وما هو غير الجائز؟

وفي الحقيقة فإن اللقاني يقرر مقامين: مقام صحة الاتصاف بالوصف عقلا، ومقام جواز إطلاق الوصف لفظا.

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 554/1.

(2) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 444/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 385/1. ولمزيد من المعلومات عن العلم الضروري والبدهي انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 1115/2، دستور العلماء للأحمدنكري 267/2.

المقام الأول: مقام صحة الاتصاف بالوصف عقلا:

يضع اللقاني هنا قاعدة كلية نتعرف من خلالها على صحة وصف الله تعالى بهذه الأوصاف والمعانى، وهي: أن كلَّ وصف أشعر بالحدوث فالله سبحانه منزه عنه ولا يصح وصفه به.

وبناء على هذه القاعدة: فإن المعنى الممتنع اتصاف الله به من معاني العلم الضروري هو المعنى الأخير، وهو ما قارنه حاجة أو ضرورة؛ وذلك لإشعاره بالحدوث والتجدد والتغير، وأما المعاني الثلاثة الأُول فغير ممتنع عقلا اتصاف الله تعالى بها؛ وذلك لعدم إشعارها بالحدوث والتجدد.

وأما العلم البدهي فهو إن كان المراد به ما لا يقترن بضرورة ولا حاجة، فلا شك في صحة اتصاف الله تعالى به؛ وذلك لعدم إشعار هذا المعنى بالحدوث.

المقام الثاني: مقام جواز إطلاق الوصف لفظا:

يؤكد اللقاني على أن إطلاق لفظ الضروري على علمه تعالى ممتنع مطلقا؛ وذلك لإيهامه المعنى الأخير غير الجائز على الله تعالى.

وأما لفظ البدهي فهو أيضا لا يجوز إطلاق لفظه على علم الله تعالى؛ وذلك لإشعار لفظه بالحدوث؛ إذ يقال: "بده النفسَ الأمرُ" إذا أتاها بغتة بغير سابقة شعور بمقدمات تغلب على الظن وجوده[1].

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 445/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 385/1.

الحكم الرابع: العلم الإلهي لا يوصف بالاكتساب:

العلم المكتسب لا يصح اتصاف الله تعالى به عقلا، ومِن ثَمَّ فلا يجوز شرعا أن يقال: إن علمه تعالى مكتسب؛ لأن كل ما امتنع اتصافه تعالى به عقلا، امتنع شرعا أن يطلق عليه تعالى وعلى صفاته الذاتية.

ويعلل اللقاني ذلك بأن العلم الكسبي لا يكون إلا حادثا، وعلمه تعالى قديم لا يتجدد؛ وذلك لأن العلم الكسبي: إما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر، وهو الذي غلب إطلاق الكسبي عليه عرفا، أو يفسر بما تعلقت به القدرة الحادثة، كما هو معناه الأصلي. وعلى كلا التفسيرين لا يخفى تجدده وحدوثه، فيستلزم قيامُه قيام الحوادث بالله تعالى ويستلزم أيضا سبق جهله تعالى بما اكتسب علمه، وهو محال(1).

غير أن هذا الحكم يرد عليه إشكال، وهو أن في القرآن الكريم آيات تُشعر بوصف الله تعالى بهذا المعنى الذي نفيناه، وذلك مثل قوله تعالى: ٌ **بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم**َّ[العنكبوت:3]، وقوله تعالى: ٌ **ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به**َّ [الكهف:12].

هنا يقرر اللقاني قاعدة كلية في هذا الموضع، وهي: أن كل نص أوهم كونَ علم الله مكتسبا فيجب القطع بأن ظاهره غير مراد، ويجب تأويله في كل محل بما يناسبه ويليق به. وهذا بالفعل ما فعله اللقاني حيث أوَّل كل واحدة من هاتين الآيتين بما يليق بالله تعالى.

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 442/1، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 383/1.

تأويل الآية الأولى:

يرى اللقاني أنه ليس المراد من الآية الأولى أنه تعالى تجدد له بالفتنة علم بالصادق والكاذب من خلقه، كيف وعلمه جل وعز أزلي محيط بكل معلوم، وعلى وفق علمه القديم وإرادته النافذة تجري الكائنات كلها؟! ويحقق ذلك قوله تعالى: ٌ نح نخ نم نى ني هج هم هى ّ [الملك:14].

وإنما المراد الإخبار بأنه تعالى يجازي المكلفين بما علمه منهم أزلا من خير وشر، فأطلق العلم على الخبر المتأخر عن وقوع إمارته من خير وشر؛ لأن وقوع ذلك كله على وفق علمه جل وعز. وتسمية الجزاء بالعلم من باب تسمية المتعلَّق باسم المتعلِّق، وهو مجاز شائع في اللسان.

تأويل الآية الثانية:

ويرى اللقاني أيضا أنه ليس المراد من الآية الثانية أنه تعالى تجدد له العلم بإحصاء أي الحزبين لما لبثوه من بعثهم وإيقاظهم من نومهم.

وإنما المراد: أنا بعثناهم، أي: أيقظنا أصحاب الكهف من منامهم، ليتعلق علمنا تعلقا حاليا بإحصاء أي الحزبين لما لبثوه مطابقا لتعلقه أو لا، تعلقا استقباليا. وهذا تأويل القاضي البيضاوي(1) في تفسيره(2)، وهو أقرب.

أو المراد: أنا ضربنا على آذانهم، أي: أرسلنا على أصحاب الكهف النوم؛ ليظهر لهم وليحصل ما تعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم، فكأنه قيل: فضربنا

---

(1) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي الشافعي، من أئمة القرن السابع في الفقه والأصول والكلام والتفسير، له مصنفات كثيرة، من أشهرها: تفسيره المسمى بأنوار التنزيل، وطوالع الأنوار في علم الكلام، وغيرهما، توفي في تبريز سنة: 685هـ. انظر: الأعلام للزركلي 110/4.

(2) انظر: أنوار التنزيل للبيضاوي 5/2.

على آذانهم؛ ليضبط هؤلاء بعد تيقظهم وتنبههم من نومهم مدة لبثهم في الكهف، فيزدادوا إيمانا. وهذا تأويل الزمخشري[1] في تفسيره[2]، وهو أدق[3].

الحكم الخامس: العلم الإلهي واحد:

هذ المسألة من المسائل الخلافية الواقعة بين القائلين بإثبات الصفات، وأما النافون للصفات فلا يتصور منهم القول بتعدد الذات لتعدد المعلوم.

وعلى العموم فإن علم الله تعالى واحد لا يدخله التعدد، والتعدد إنما هو في معلومات الله تعالى، فصفة العلم لله تعالى الواحدة تتعلق بمعلومات غير متناهية. ولم يذهب إلى القول بتعدد العلم لتعدد معلومه إلا أبو سهل الصعلوكي[4] من متقدمي الأشاعرة، فإنه قال: إن لله تعالى علوما لا نهاية لها، كما أن متعلقاتها كذلك.

ويرى اللقاني أن قول أبي سهل الصعلوكي محجوج بإجماع العلماء الذي وقع قبل خلافه هذا، على أنه يرى أنه لو حُمل كلام الصعلوكي بتعدد العلوم على تعدد تعلقات العلم الإلهي، لكان كلامه صحيحا، ولا خلاف فيه.

---

(1) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، وكان معتزلي المذهب مجاهرا به، له مصنفات كثيرة، من أشهرها: تفسيره الكشاف، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة في اللغة، توفي سنة: 538هـ. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان 168/5، الأعلام للزركلي 178/7.

(2) انظر: الكشاف للزمخشري 473/2.

(3) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 443/1.

(4) هو: محمد بن سليمان بن محمد، أبو سهل الصعلوكي الشافعي، من كبار العلماء المتقدمين في الفقه والأدب والتفسير، توفي بنيسابور سنة: 296هـ. انظر: الأعلام للزركلي 149/6.

ويورد اللقاني هنا إشكالا على القول بوحدة العلم الإلهي، وهو: أنه كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع أنه تعالى عالم بما كان وبما سيكون وبالكائن، والعلم بما سيكون مغاير للعلم بالكائن؛ لأن العلم بما سيكون يستلزم عدمَه الآن، والعلمَ بالكائن يستلزم وجودَه، فلو كان عينه لزم أن يتعلق بأحدهما على خلاف ما هو عليه.

ويجيب عن هذا الإشكال بجوابين:

الجواب الأول: أن الله سبحانه في أزله يتعلق علمه بوجود الشيء مضافا إلى وقته المعين، كما يتعلق به مضافا إلى محله المعين، فالمضي والاستقبال والحال من عوارض الإخبار عن تعلق علمه، لا ظروف للعلم. وإنما نشأت الشبهة من حيث الإخبار عن ذلك التعلق المخصوص بالقول اللفظي، فإن تقدم زمن الإخبار عنه على زمن وجود ذلك الفعل سُمي الإخبار مستقبلا، وإن تأخر يسمى ماضيا، وإن قارن يسمى حالا، فالماضي والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الإخبار عنه، أما تعلق العلم بوجوده في الزمان المعين فشيء واحد.

وهذا الجواب مبني على أن تعلق العلم أزلي فقط، وأنه موجود حقيقي يمتنع عليه التبدل.

الجواب الثاني: وهو مبني على أن تعلق العلم الإلهي نسبة وإضافة بين العالم والمعلوم، وليس موجودا أزليا. وحاصله: أنه بناء على ما ذكرناه فلا يمتنع على العلم الإلهي التغير والتبدل، وذلك بأن يتعلق العلم أزلا بأن كذا سيوجد، فإذا وُجد انقطع ذلك التعلق، وخلفه التعلق بانقضاء وجوده، والتعلق الأزلي إنما يمتنع عليه التبدل إذا كان قديما.

وهذا الجواب هو الصحيح بحسب ما يراه اللقاني؛ وذلك لأن التحقيق أن تعلقات الصفات ليست من الأمور الوجودية الأزلية، بل هي من باب النسب

والإضافات غير المتحققة خارجا(1).

الحكم السادس: العلم الإلهي عام التعلق ولا نهاية لتعلقاته:

يؤكد اللقاني أن العلم الإلهي غير متناه من حيث تعلقه: إما بمعنى أنه لا ينقطع، وإما بمعنى أنه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم. والعلم الإلهي أيضا عام التعلق؛ فإنه يحيط بما هو غير متناه، كالأعداد والأشكال ونعيم الجنان، فهو شامل لجميع المتصوَّرات: واجبة كذاته وصفاته سبحانه، ومستحيلة كشريك لله تعالى، وممكنة كالعالم بأسره: الجزئيات من ذلك والكليات.

دلائل عموم العلم الإلهي:

ويحتج اللقاني لإثبات هذا المطلب بالنقل والعقل:

أما الدليل النقلي فآيات كثيرة ومتنوعة، منها: قوله تعالى: ٌ... **تي ثر ثز ثم ثن** َّ [النساء:176]، وقوله تعالى: ٌ... **لج لح لخ لم له مج مح مخ** َّ [الأنعام:73]، وقوله تعالى: ٌ... **ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي... نر** َّ [سبأ:3]، وقوله تعالى: ٌ **ئر ئز ئم ئن ئى** َّ[غافر:19]، وقوله تعالى: ٌ **ئى ئي بر بز بم بن بى** َّ [النحل:19].

أما الدليل العقلي: فهو أن المقتضِي للعالِمية هو الذات: إما بواسطة المعنى الذي هو العلم على ما هو رأي الصفاتية، وهو الحق، أو بدونها على ما هو رأي النفاة، والمقتضِي للمعلومية إمكانها، ونسبة الذات إلى الكل على السواء، فلو اختصت عالميته بالبعض دون البعض لكان ذلك بمخصص، وهو محال؛ لامتناع احتياج الواجب في صفاته وسائر كمالاته إلى التخصيص؛ لمنافاته لوجوب

---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 522/2، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 441/1.

الوجود والغنى المطلق[1].

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



---

(1) انظر: عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 522/2، هداية المريد لجوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني 439/1. ولمزيد من المعلومات عن عموم العلم الإلهي انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي 192/1، غاية المرام للآمدي ص76، تلخيص المحصل للطوسي ص279، تسديد القواعد للأصفهاني 932/2.

الخاتمة

أهم نتائج البحث:

- مفهوم العلمُ الإلهي عند اللقاني هو أنه: صفة أزلية تتكشف المعلومات عند تعلقها بها، كانت المعلومات: موجودة أو معدومة، محالة كانت أو ممكنة، قديمة كانت أو حادثة، متناهية كانت أو غير متناهية، جزئية كانت أو كلية.
- يوافق اللقاني طريقة أهل السنة في بيان طبيعة العلاقة بين العلم والإرادة، وهي أنهما متغايران متباينان، فالإرادة ليست عين العلم، والعلم ليس عين الإرادة ولا مستلزما لها.
- يؤكد اللقاني أن الإدراك له ثلاثة إطلاقات، وتختلف علاقةُ العلم بالإدراك بحسب مرادنا من الإدراك.
- يؤكد اللقاني على أن مغايرة الكلام النفسي للعلم أمر في غاية الظهور؛ ويستدل على ذلك بأن الرجل قد يخبر عما لا يعلمه، بل قد يعلم خلافه.
- يرى اللقاني أن القول الصائب في علاقة السمع والبصر بالعلم هو أنهما نوعان من العلم، غاية الأمر أن الأفهام قصرت عن تمييزهما وعن تمييز متعلقهما، وتوهمت أن في صفة العلم ما يقوم مقامهما، وذلك لا يقتضي اتحادهما معه بالذات.
- المشهور من استدلال المتكلمين ـ بحسب ما يرى اللقاني ـ على إثبات العلم الإلهي مسلكان: مسلك الاستدلال بالإحكام والإتقان، ومسلك الاستدلال بالقدرة والاختيار، ويرى اللقاني أن طريقة الاستدلال بالقدرة والاختيار أوكد وأوثق من طريقة الاستدلال بالإتقان والإحكام .
- يبين اللقاني أن العلم الإلهي قديم أزلي، وأن هذا الوصف لا يختص بالعلم الإلهي، بل تشاركه فيه بقية الصفات الثبوتية.

- يرى اللقاني أن العلم الإلهي زائد على الذات الإلهية، ويوافق في هذا مذهب جماهير أهل السنة والجماعة.
- يؤكد اللقاني على أن الضرورة والبداهة والاكتساب هي من أوصاف العلم الحادث المخلوق، ولذا لا يمكن أن يتصف بها العلم الإلهي.
- يوضح اللقاني أن علم الله تعالى واحد لا يدخله التعدد، والتعدد إنما هو في معلومات الله تعالى، فصفة العلم لله تعالى الواحدة تتعلق بمعلومات غير متناهية.
- يؤكد اللقاني أن العلم الإلهي غير متناه من حيث تعلقه: إما بمعنى أنه لا ينقطع، وإما بمعنى أنه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم. والعلم الإلهي أيضا عام التعلق؛ فإنه يحيط بما هو غير متناه، كالأعداد والأشكال ونعيم الجنان، فهو شامل لجميع المتصوَّرات: واجبة كذاته وصفاته سبحانه، ومستحيلة كشريك لله تعالى، وممكنة كالعالم بأسره: الجزئيات من ذلك والكليات.



المصادر والمراجع

- أبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: د. أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1423هـ-2002م.
- الأربعين في أصول الدين، للرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1353هـ.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1972م.
- الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، مطبوع ضمن: شرح الإشارات للطوسي، دار نشر البلاغة، قم، إيران، الطبعة الأولى.
- أصول الدين، لأبي منصور البغدادي، دار صادر، بيروت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري، لابن عساكر، دار الكتاب العربي، لبنان.
- تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد، لشمس الدين الأصفهاني، تحقيق: د. خالد حماد العدواني، دار الضياء، الكويت.
- تقرير عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية

للتفتازاني، طبع على نفقة محمود أفندي شاكر الكتبي، مصر، الطبعة الأولى، 1331هـ-1966م.

- تلخيص المحصل، لنصير الدين الطوسي، تحقيق: عبد الله نوراني، دار الأضواء، بيروت.
- تهافت الفلاسفة، للمولى خواجه زاده، المطبعة الميمنية، القاهرة.
- حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد لابن الناظم، مطبعة بولاق، مصر.
- حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، طبع على نفقة محمود أفندي شاكر الكتبي، مصر، الطبعة الأولى، 1331هـ-1966م.
- حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد لابن الناظم، تحقيق: عماد الجليلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2017م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمولى محمد المحبي، دار صادر، بيروت.
- دستور العلماء، للأحمدنكري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، 1395هـ-1975م.
- الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: علي سامي النشار، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، لبنان.
- شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
- شرح السنوسية الكبرى، للسنوسي، تحقيق: د. عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.

- شرح العقائد العضدية، لجلال الدين الدواني، دار سعادت، مطبعة عثمانية، تركيا، 1316هـ.
- شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني، طبع على نفقة محمود أفندي شاكر الكتبي، مصر، الطبعة الأولى، 1331هـ-1966م.
- شرح معالم أصول الدين، لابن التلمساني، تحقيق: نزار حمادي، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
- شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، مطبعة الحاج محرم أفندي، تركيا، 1305هـ.
- شرح المواقف، للشريف الجرجاني، دار الطباعة العامرة، تركيا.
- الصحائف الإلهية، لشمس الدين السمرقندي، تحقيق: د. أحمد عبد الرحمن الشريف، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، عيسى الحلبي، القاهرة.
- عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد، لبرهان الدين اللقاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النور، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م.
- غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: د. حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1391هـ-1971م.
- الفائق في أصول الدين، لركن الدين الخوارزمي، تحقيق: مارتين مكدرموت وويلفرد مادلونك، طهران، 1386.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، الدار العلمية، بيروت.

- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى.
- المباحث المشرقية، لفخر الدين الرازي، مطبعة الأسد، طهران.
- المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بمراجعة: د. إبراهيم مدكور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1385هـ-1965م.
- هداية المريد لجوهرة التوحيد، لبرهان الدين اللقاني، تحقيق: مروان حسين البجاوي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات



